نظرة جديدة لمشاكل الأغذية والسكان في العالم

للمهندس الزراعي أحمد حسان والمهندس الزراعي محمد محمود دسوقي

قد يكون من أهم ما يشغل بال الرأي العام العالمي في هذه الأيام — إذا ما وضعنا موضوع تحقيق السلام العالمي جانبا — قدرة الفرد على توفير الغذاء الكافي ، حيث أصبح التسابق بين الغذاء والإنسان موضوع البحث والمناقشة في السنوات القليلة الماضية . كما تناول المسئولون في العالم مشاكل الأغذية بالدراسة والبحث المستفيضين . ويعتقد الغالبية العظمى منهم أن هذه المشكلة — بالإضافة إلى مشكلة تزايد السكان في العالم — يمكن حلها ، ليس فقط بطريقة تجنب حدوث المجاعة الجماعية ، بل وأيضا بما يمكن أن تسهم به من مساهمة إيجابية في التنمية الاقتصادية وتحسين حال الملايين من الناس .

انفجار النمو السكاني

إن الغالبية العظمى من الناس قد تجهل الحقيقة الواقعة ، وهي أن معدل السرعة في إنتاج الأغذية في الدول الأقل تقدما آخذ في الزيادة تقريبا بنفس السرعة الجارية في الدول المتقدمة ، وهذا ما تشير إليه الإحصاءات في العشر سنوات الماضية ، إذ زاد الإنتاج الكلي من الأغذية في الدول المتقدمة بحوالي ٢٧٪ خلال هذه الفترة ، بينما بلغت هذه الزيادة ٢٤٪ في الدول الأقل تقدما . ولكن نظرا لاختلاف معدل النمو السكاني في كل من هاتين المجموعتين من الدول — حيث يقل في الأولى عنها في الثانية — فقد زاد معدل حصة الفرد في إنتاج الأغذية خلال العشر سنوات الماضية بقدر ١٣٪ في الدول المتقدمة ، بينما ظل ثابتا تقريبا في الدول الأقل تقدما . ولهذا ينبغي أن يسير الإنتاج بمعدل أسرع في تلك الدول منه في مجموعة الدول المتقدمة . كذلك يجب أن تتشعب الحرب ضد الجوع إلى جبهتين : الأولى إيجابية وهي خاصة بإنتاج الأغذية ، والثانية سلبية خاصة بمعدل الزيادة في

● المهندس الزراعي أحمد حسان : رئيس فرع أمريكا بمراقبة العلاقات الخارجية ، بوزارة الزراعة .

● المهندس الزراعي محمد محمود دسوقي : مدير قسم العلاقات الدولية ، بوزارة الزراعة .

السكان . والذى لاشك فيه أن نقص معدل النمو السكانى فى الدول الأقل تقدما سيؤدى بالتالى إلى زيادة عائد الاستثمار فى إنتاج الأغذية والتنمية الاقتصادية .

وقد أوضحت الدراسات الاقتصادية عن تزايد السكان فى الدول الأقل تقدما ما يلى :

(١) أن استخدام الموارد الاقتصادية للدولة فى مشروعات تنظيم الأسرة سيؤدى إلى زيادة دخل الفرد بصورة محققة وأكثر فاعلية من استخدامها فى الإسراع بمعدل نمو الإنتاج .

(٢) أن تكاليف تنفيذ برامج تحديد النسل فى هذه الدول تقدر بحوالى ١ ٪ من قيمة تكاليف برامج التنمية الحالية .

(٣) كما يتبين أنه يجوز منح المكافآت لتشجيع الحوافز على تنظيم الأسرة فى الدول الأقل تقدما ، سواء ما كان منها نقدا أو عينا ، إذ اتضح أن العائد من ذلك التنظيم قد يصل إلى ضعف دخل الفرد تقريبا .

ولكن نظرا لأن الجهود التى تبذل حاليا للحد من معدل نمو السكان لن تتمكن فى المستقبل القريب من تخفيض معدل الزيادة المستمر فى الطلب على الأغذية ، لذا فإن الحل السريع لمواجهة مشكلة سرعة تزايد السكان هو العمل على زيادة إنتاج الأغذية . وقد أمكن إحراز بعض النجاح والتقدم فى هذه الناحية مما يبشر بالخير ويعطى أملا كبيرا فى إمكان انتصار الانسان على مشكلة الجوع ، وذلك باتباع الوسائل التكنولوجية الحديثة لتقليل سرعة الزيادة فى معدل النمو السكانى ، وفى نفس الوقت الإسراع بالتنمية الزراعية فى الدول الأقل تقدما ، ففى مجال تحديد النسل أمكن إيجاد طرق فعالة قليلة النفقات بوسائل مقبولة من الشعوب لتحقيق هذا الغرض ، وقد ظهر أثر ذلك واضحا فى بعض الدول مثل الصين وكوريا .

وفى مجال تنمية الإنتاج الزراعى ، وبالتالى إنتاج الأغذية ، كانت النتائج مشجعة نتيجة لوجود الحوافز الشخصية واستخدام الأسمدة الكيماوية ، وبفضل التوسع فى زراعة بعض الأصناف المحسنة التى استنبطت نتيجة للتعاون الدولى واتباع الوسائل التكنولوجية الحديثة ، لا سيما أصناف القمح المكسيكية عالية المحصول التى أشرف على إنتاجها المعهد الدولى للقمح والشعير بالمكسيك ، وأصناف الأرز التى تمتاز بغزارة الإنتاج التى أشرف على إنتاجها معهد الأرز الدولى بالفلبين .

وقد أظهر عدد كبير من الدول النامية قدرة كبيرة على التنسيق بين الظروف السياسية والاجتماعية وبين النواحى الاقتصادية ، وتعتمد كل دولة جزءا كبيراً من مواردها لتنفيذ سياستها التى تهدف إلى الإسراع بالتنمية الزراعية المبنية على الاحتياجات الحقيقية لها ، وتضع البرامج التنفيذية اللازمة لذلك . وقد أخذ فى الاعتبار أهمية الوسائل التكنولوجية الحديثة فى زيادة الإنتاج الزراعى وتوفير المدخرات اللازمة للزراعة وتشجيع حوافز الإنتاج لدى المزارعين، وقد أمكن للدول الأقل تقدما تحقيق زيادة ملموسة فى معدل النمو فى الإنتاج الزراعى ، بيد أنه ما زال هناك الكثير من هذه الدول التى مازالت — لاعتبارات اقتصادية متعددة — فى حاجة إلى المعونة الغذائية من الخارج ، كما أن حاجتها لاستيراد السلع الغذائية سوف تستمر فى الزيادة لبعض الوقت قبل أن تبدأ فى الهبوط بعد ذلك .

نظرة إلى مركز الحبوب الغذائية فى العالم على ضوء الوضع الحالى

نظراً لأن معظم غذاء الإنسان يأتى بطريقين مباشر وغير مباشر من الحبوب الغذائية ، لذلك فإن اتجاهات إنتاج واستهلاك هذه الحبوب تدل إلى حد كبير على مركز الأغذية والحالة المنتظرة لها بوجه عام .

وتدل تنبؤات الإنتاج على أن أسعار الحبوب فى الأسواق الدولية سوف تبقى على نفس المستوى الذى كانت عليه خلال السنوات الثلاث الماضية رغم احتمال حدوث زيادة فى الإنتاج عن حاجة الاستهلاك، غيرأنه من المتوقع حجب هذه الزيادة فى الإنتاج عن الأسواق الدولية ، وذلك بعدم الوصول إلى كامل الطاقة الإنتاجية أو بزيادة المخزون من الحبوب . وتدل القرائن على احتمال زيادة استيراد الحبوب فى الدول الأقل تقدما بدرجة كبيرة . فقد بلغ متوسط استيراد الحبوب من هذه الدول خلال الفترة ١٩٥٩/١٩٦١ حوالى ٢٠,٧ مليون طن سنويا مقابل ٢٩ مليون طن فى عام ١٩٦٤/١٩٦٥ ، وينتظر أن تصل فى عام ١٩٧٠ حوالى ٣٠,٧ مليون طن وإلى ٥٣ مليون طن فى عام ١٩٨٠ ، وذلك يمثل ضعف حاجتها الاستيرادية عام ١٩٦٤/١٩٦٥ تقريبا . هذا مع افتراض تحسن معدل الزيادة فى إنتاج الحبوب فيها ، ويانتظر أن يتم استيراد هذه الحبوب بوسائل التجارة العادية والبعض الآخر عن طريق الاتفاقات الخاصة .

ويتبين من التقرير الخاص بالمركز العالمى للأغذية استمرار الزيادة النسبية المرتفعة فى إنتاج الحبوب فى كل من الدول المتقدمة والدول المصدرة ، الأقل تقدماً ، مثل: الأرجنتين ، المكسيك ، بورما ، تايلند ، وكمبوديا . كما يشير إلى أنه من المنتظر زيادة إنتاج الحبوب فى الدول المصدرة الأقل تقدماً بسرعة كبيرة لكى يمكنها زيادة صادراتها من هذه الحبوب عن معدلها السنوى الذى بلغ ١٥ مليون طن عام ١٩٦٤ / ١٩٦٥ ، لكى يصل إلى أكثر من ٢٠ مليون طن فى عام ١٩٨٠ ، كما ينتظر أن تصبح دول أوربا الشرقية وروسيا مكتفية ذاتياً بالنسبة للحبوب فى عام ١٩٨٠ رغم أن صافى استيرادها من الحبوب قد بلغ حوالى ٧,٥ مليون طن فى عام ١٩٦٤/١٩٦٥ ، والمتوقع أن تؤدى زيادة إنتاج هذه الدول من الحبوب إلى زيادة فى الإنتاج الحيوانى .

أما بالنسبة لدول العالم المتقدمة غير المصدرة للحبوب فإنه من المنتظر أن تزيد وارداتها من الحبوب إلى ٨٠ مليون طن عام ١٩٨٠ مقابل ٣٧ مليون طن فقط استوردتها عام ١٩٦٤/١٩٦٥ ، أى أن وارداتها سوف تتضاعف خلال ١٥ عاما . وفى نفس الوقت يمكن للدول المتقدمة المصدرة للحبوب من أن تزيد من إنتاجها إلى درجة تكفى لتصدير ١٥٢ مليون طن عام ١٩٨٠ ، مقابل ٦٥ مليون طن صدرت فى عام ١٩٦٤/١٩٦٥ . وقد قدرت الزيادة المتوقعة فى إنتاج الحبوب فى هذه الدول على أساس الزيادة المتوقعة فى مساحة الأرض المخصصة للحبوب فى الولايات المتحدة — وهى فى مقدمة هذه الدول — من ١٥٨ مليون أيكر عام ١٩٦٤ إلى ١٨٦ مليون أيكر عام ١٩٨٠ وهى تقريباً نفس المساحة التى كانت مزروعة فى الجزء الأخير من الخمسينات قبل تنفيذ برنامج بنك الأراضى وغيره من برامج الحد من الإنتاج ، وسوف تؤدى هذه الزيادة إلى وجود فائض فى الإنتاج العالمى منها يقدر بحوالى ٣٠ — ٤٠ مليون طن عام ١٩٨٠ ، ومن المنتظر أن تكون الأسعار السائدة وقتئذ هى بنفس متوسطات الأسعار العالمية للثلاث سنوات الأخيرة .

وتتلخص المشكلة العالمية للأغذية أساساً فى عدم التكافؤ بين إنتاج الأغذية وتوفرها فى كل من الدول المتقدمة والدول النامية . وهذه الحقيقة لا تنفصل عن مشكلة زيادة سرعة التنمية الاقتصادية والزراعية فى الدول الغنية عنها فى الدول الفقيرة التى يلزم لها أن تعمل على تحسين معدلات الزيادة فى إنتاج الأغذية فيها لدرجة أفضل ، لتجنب اعتمادها المتزايد على استيرادها من الخارج ، وما ينشأ

عن ذلك من مشاكل التوزيع بين الدول المتقدمة والدول الأقل تقدما ، تلك التي تزايد فيها احتياجات استيراد الحبوب وتوفير الغذاء المناسب .

ومن الأمور المعروفة أن معدل الزيادة فى الطاقة الإنتاجية للحبوب فى الدول المتقدمة سوف يظل مستقلا تماماً عن معدله فى الدول الأقل تقدماً ، وأن معدل نمو الإنتاج الزراعى فى أوربا الشرقية وروسيا وبعض الدول المتقدمة المستوردة للحبوب وخاصة دول أوربا الغربية — التى تضع لنفسها سياسة زراعية وقائية منيعة — سوف لا يتأثر كثيراً بما يحدث فى إنتاج الحبوب فى الدول النامية من العالم . كما أن الزيادة فى الإنتاج الزراعى فى الدول النامية المصدرة للحبوب لن تؤثر على معدل زيادة إنتاج الأغذية فى بقية هذه الدول .

وسوف يكون لكل من معدلات التنمية الزراعية فى المستقبل فى كل من الدول الأقل تقدماً والدول المتقدمة والفائض المنتظر فى إنتاج الحبوب آثار هامة على نمط ومعدل التجارة الدولية فى الحبوب ، كما سوف يمكن تحقيق نوع من التوازن بين الإنتاج العالمى والاستهلاك والتجارة الخارجية بطرق متعددة ، من بينها تشجيع التجارة العادية للحبوب عن طريق إزالة العوائق التجارية وعدم تحيزها ، إذ يضمن هذا الإجراء تحقيق معدل بطىء للزيادة فى إنتاج الحبوب من ناحية وزيادة مفعول استيراد الحبوب فى الدول المتقدمة المستوردة للحبوب التى تطبق سياسات زراعية وقائية من ناحية أخرى .

والطريقة الثانية هى الحد من معدل زيادة الإنتاج بما يحقق التوازن المطلوب بين الكميات المعروضة والطلب عليها وبالتالى مواءمة الأسعار ، وإذا ما روئى تحقيق هذا التوازن بتقليل الإنتاج وزيادة الاستهلاك عن طريق خفض أسعار الحبوب فسوف ينعكس هذا على المصدرين فى كل من الدول المتقدمة والنامية على السواء . أما بالنسبة للدول الرئيسية المستوردة للحبوب فمن غير المتوقع أن تسهم فى مواءمة الأسعار نظراً لأن سياستها التجارية الوقائية تعمل على حماية الأسعار المحلية من الانخفاض نتيجة للهبوط الذى يطرأ على الأسعار العالمية . ويبدو أن إجمالى الطلب على واردات الحبوب واستجابة العرض تتصفان بعدم المرونة بالنسبة للسعر ، ولهذا فإن السياسات الخاصة بالإبقاء على الأسعار المنخفضة نسبياً للحبوب قد يستمر معها وجود فوائض فى الأسواق بكميات ضخمة مما يؤدى إلى هبوط الأسعار العالمية للحبوب بدوجة خطيرة .

وما زال يعتبر تنظيم إنتاج الحبوب على النطاق العالمى هو الخطوة الرئيسية فى معالجة هذا الموضوع ، فضلا عن ضرورة إيجاد حل معقول سليم لمشكلة تزايد الطاقة الإنتاجية فى الدول المتقدمة .

ونظراً لأن القمح يقف فى مقدمة الحبوب الغذائية فى منطقة الشرق الأدنى إنتاجا واستهلاكا وتجارة ، فقد رأينا أن نعرج إلى الحديث عن الجهود المبذولة للنهوض به فى هذه المنطقة .

وتجدر الإشارة هنا إلى أنه نظراً للزيادة السريعة فى الطلب على القمح فى الدول النامية فقد بدأ الفائض العالمى من القمح فى التلاشى بسرعة ، وعلى سبيل المثال فقد هبط هذا المخزون من ٣٥ مليون طن فى عام ١٩٦١ إلى لا شىء تقريبا فى أواخر عام ١٩٦٦ .

وتهدف برامج ومشروعات تحسين القمح والشعير فى دول الشرق الأدنى التى تقوم بها هيئة الأغذية والزراعة إلى تشجيع إنتاج القمح . وقد أمكن لبعض دول المنطقة تنفيذ مثل هذه البرامج بنجاح كبير ، بينما لا زال البعض الآخر منها يستعد للقيام بمثل هذه البرامج .

وتتوفر لدى معظم دول العالم فى الوقت الحاضر إمكانيات الحصول على الأصناف عالية المحصول من القمح ، والمعلومات الزراعية الخاصة بتحسين الوسائل التكنولوجية فى الزراعة ، بما فى ذلك استخدام الأسمدة وإكثار التقاوى المنتقاة وتوفيرها للفلاح بأسعار مناسبة .

ويعتبر متوسط إنتاج الفدان من القمح فى الجمهورية العربية المتحدة عاليا بوجه عام ، كما أن الأصناف الجديدة التى استنبطها قسم بحوث القمح والشعير بوزارة الزراعة أعطت إنتاجا عاليا مثل جيزة ١٥٥ وغيرها من الأصناف الجديدة تحت الدراسة .

ومما تقدم تتضح خطورة مركز القمح فى الأسواق العالمية مما يقتضى معه الاستمرار فى تنفيذ البرامج التى تهدف إلى زيادة كميات إنتاجه وارتفاع معدل إنتاجية الفدان منه .

* * *